عقد العنت*

عقد انقضى منذ انهيار بنك «ليمان برذرز» تلك الواقعة التي أطلقت الأزمة المالية من عقالها، بعد أن كانت أسبابها منذ أمد تمور تحت السطح، حيث توسعت بنوك عالمية في عمليات عالية المخاطر وعمليات توريق مبهم، وأسرفت في أدوات مالية افتراضية، وأساءت بيع القروض العقارية، كل ذلك كان يجري بوتيرة فاقت التنظيم والرقابة. وبحكم عولمة الأسواق انتقلت ارتدادات الأزمة عابرة الحدود، ناشرة موجة من الهلع في الأسواق العالمية، مخلفة آثارًا عميقة الغور في كثير من الاقتصادات.

ففي الولايات المتحدة وحدها وجد مليون إنسان أنفسهم بلا عمل، وكان كثيرون منهم من بين ثمانية ملايين أسرة جرّدت من منازلها التي تم الحجز عليها. وعلى المستوى العالمي بلغت الخسائر المتراكمة في الإنتاج منذ الأزمة المالية ما يربو على 25% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما تجشمت الاقتصادات المتقدمة أثقالاً من الديون وهي تسعى لاستنقاذ البنوك المتعثرة وتنشيط الاقتصاد بلغت نحو 30% من إجمالي الناتج المحلي.

وفي غيهب الأزمة، أنّى لاقتصاد صغير منفتح أن ينأى بنفسه عن ارتداداتها؟! فبينما كان القطاع المصرفي والمالي الكويتي ينعم بقدر من المنعة، نتيجة ما كان مطبقًا من سياسات رقابية حصيفة، تفجرت أزمة محلية، محدثة ثغرة في حصانة القطاع المصرفي كان البدار إلى تداركها حتمًا واجبًا، إذ تعرض بنك الخليج في أكتوبر عام 2008 إلى خسارة كبيرة نتيجة التعامل بمشتقات مالية معقدة لم يدرك مخاطرها، فسارع بنك الكويت المركزي إلى معالجة الأزمة من جذرها، إداريًا وماليًا، وكانت أولى خطوات العلاج المرّ التخلص من تلك المشتقات المهيكلة والأصول المسمومة، التي أتت على حقوق مساهمي بنك الخليج، ما استدعى توجيه مساهمي البنك إلى ضخ رأسمال جديد ودخول الدولة كمساهم في الحصة غير المكتتب بها. وترسيخًا للثقة في القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني ودعمًا لتنافسية البنوك الكويتية، سلك بنك الكويت المركزي مسارين هامين متوازيين، أولهما تعزيز شبكة الأمان لدى القطاع المصرفي بمجموعة من القرارات والإجراءات، فصدر في نوفمبر 2008 قانون ضمان الودائع، أعقبه برنامج تعزيز الاستقرار المالي في مارس 2009، ثم أردف ذلك بحزمة من الإجراءات التيسيرية لدرء آثار الأزمة وتقليل تبعاتها. تدابير ترمي إلى توسيع المساحة الإقراضية أمام البنوك، وتسهيل تدفق الائتمان المصرفي

في غيهب الأزمة، أنّى لاقتصاد صغير منفتح أن ينأى بنفسه عن ارتداداتها؟!

أزمة بنك الخليج في أكتوبر 2008 إحدى ارتدادات الأزمة المالية العالمية

سلك بنك الكويت المركزي في معالجة الأزمة مسارين متوازيين: مسار تعزيز الثقة وتنشيط الاقتصاد، ومسار الإجراءات التحوطية الشمولية

في شرايين الاقتصاد الوطني للحد من احتمالات حدوث انكماش في الائتمان والنشاط الاقتصادي، وبادر إلى التدخل في السوق النقدي، وتعزيز الاستقرار في مستويات أسعار الفائدة على الدينار، وسلسلة من التغييرات على سعر الفائدة وصولا إلى مستويات متدنية تاريخيًا. وأثمرت تلك الجهود استمرارًا لانسيابية أعمال بنك الخليج واستقرارًا ماليا للقطاع المصرفي، ولم يطلع عام 2009 إلا وبنك الخليج قائم على سوقه وقد تعافى كليًا واستعاد ثقة العملاء.

أثمرت جهود بنك الكويت المركزي استمرارًا لانسيابية أعمال بنك الخليج واستقرارًا ماليا للقطاع المصرفي، وأنهت أزمة بنك الخليج خلال مدة وجيزة

أما المسار الثاني فهو مسار التحوط التدريجي المتزن من خلال رسم وتطبيق منظومة جديدة من الإجراءات التحوطية الجزئية والكلية تتلاءم مع التطور الذي بلغته النظم المالية وتعزز حصانة القطاع المصرفي والمالي.

وعوداً إلى المشهد العالمي، لم تجد الحكومات الباحثة عن ملجأ تلوذ به سوى بنوكها المركزية، ورغم محدودية خياراتها، تصدت البنوك المركزية للأزمة بما بين يديها من أدوات السياسة النقدية، فهوت بأسعار الفائدة إلى معدلات صفرية، بل ذهبت أشواطًا وراء ذلك، متبعة سياسات نقدية غير نمطية ولا مسبوقة، بلغت حد تبني معدلات فائدة سالبة على الودائع وضخ تريليونات الدولارات من السيولة في الأسواق. وتداعت كبرى الاقتصادات العالمية لتنسيق الجهود في مسعى لتطويق آثار الأزمة، كما اتخذت الدول التي تضررت قطاعاتها المصرفية إجراءات مثل دعم رأس المال وضمان الديون وشراء الأصول، بغية دعم قطاعات الاقتصاد الحقيقية، غير أن قدرًا غير يسير من تلك السيولة انسل نحو الأسواق المالية والناشئة، فارتفعت قيم الأصول وازدادت حدة تحرك أسعار العملات، ونتيجة الكلفة المتدنية للاقتراض ووفرة السيولة اقترض الأفراد واقترضت المؤسسات واقترضت الدول لتلافي آثار الأزمة الآنية مرجئة مواجهة تكاليف الاقتراض المفرط إلى حين، وإن كانت بذلك تنثر بذور أزمة جديدة.

لجأت الحكومات إلى البنوك المركزية لتطويق الأزمة رغم محدودية ما في أيدي تلك البنوك من أدوات

وما إن بدأ الاقتصاد العالمي يتنفس الصعداء ويتلمس نزرًا من نتائج المعالجات حتى تفجرت أزمة الديون السيادية في أوروبا عام 2010، وتارة أخرى كانت البنوك المركزية هي الطبيب الذي لجأت إليه الحكومات لتضميد الاقتصاد المثخن بالأضرار، وتارة أخرى تبنت البنوك المركزية في أوروبا سياسات نقدية توسعية غير مسبوقة.

رويدًا رويدًا بدأت آثار تلك الجهود العالمية الساعية إلى إخماد لهيب الأزمة تتجلى، خاصة في السنوات الثلاث الأخَر، حيث سجّل عام 2017 أفضل مستوى من النمو المتسق بين الاقتصادات العالمية الكبرى، في أوروبا والولايات المتحدة واليابان، فبلغت معدلات نمو الاقتصاد العالمي 3.8%، مع توقعات بأن يصل إلى 3.9% في العامين الحالي والمقبل، ومؤشرات إيجابية أخرى منها انخفاض معدلات البطالة وارتفاع معدلات الأجور، وتحسن معدلات التضخم.

لا تخلو جهود الإصلاح التي بذلتها الاقتصادات المتقدمة من آثار جانبية، لم تتكشف كل ملامحها بعد

على أن جهود الإصلاح التي بذلتها الاقتصادات المتقدمة لا تخلو من آثار جانبية، لم تتكشف كل ملامحها بعد، فالقروض التي لجأت إليها الحكومات لإنقاذ البنوك، لم تُنهِ الالتزام المالي وإنما نقلت إصره إلى

لجأت كثير من الحكومات للاقتراض بغية إنقاذ البنوك، فمن ينقذها إن عجزت عن سداد القروض المتراكمة؟

الحكومات، فإذا أزف السداد فمن ينقذ الحكومات إن عجزت؟! ومع بداية مسيرة العودة إلى السياسات النقدية النمطية، تبين أن طريق العودة تكتنفها المخاطر والتحديات، التي من بينها الحاجة إلى سبل آمنة ومنظمة لتخفيض ميزانيات البنوك المركزية التي تضخمت إبان الأزمة، كما أن البيئة المالية المترعة بالسيولة أدت إلى تدفق قدر كبير من رؤوس الأموال صوب الأسواق الناشئة، مع توسع في الاقتراض. واشتد بحث المستثمرين عن العائد إلى حد القبول بعوائد متدنية لا تكافئ ما يتخذون من مخاطر عالية، وما إن تحسنت أوضاع الاقتصادات المتقدمة حتى بدأت هجرة رؤوس من الأسواق الناشئة عائدة إلى منابعها، غير آبهة بما تسبب من تقلبات حادة في أسعار العملات وانخفاض شديد لقيم الأصول في الأسواق التي تغادرها. ومع ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي ومعدل الفائدة، بات المقترضون على موعد مع تكاليف عالية عند سداد الديون المتراكمة.

ولا تكتفي الظروف بهذا المستوى من التحدي بل تتعداه إلى ما تفرضه السياسات المالية التوسعية للولايات المتحدة نتيجة تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق، بما يقود إلى زيادة الحاجة إلى التمويل وبالتالي مضاعفة الضغط على الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ليسارع في سياسته النقدية الانكماشية، ما قد يؤدي إلى دوامة غير منتهية من التداعيات. كما لا يمكن إغفال ما للسياسة التجارية الأمريكية المتشددة وإجراءاتها الحمائية، من أثر على الأسواق. ولا يمكن التغاضي عما تفرضه التقنيات المالية الحديثة من تغييرات سريعة وعميقة.

إن لكل تحد من هذه التحديات انعكاساته على المستوى العالمي وعلى المنطقة، وعلينا ألا ننسى كيف امتدت الظلال القاتمة لما حدث في بنك ليمان برذرز على الاقتصاد العالمي بسبب ارتباط اقتصادات العالم بسلسلة القيمة المالية، وأن نتكاتف لمنع أن تؤدي التوترات الاقتصادية الحالية إلى أزمة مشابهة في المستقبل.

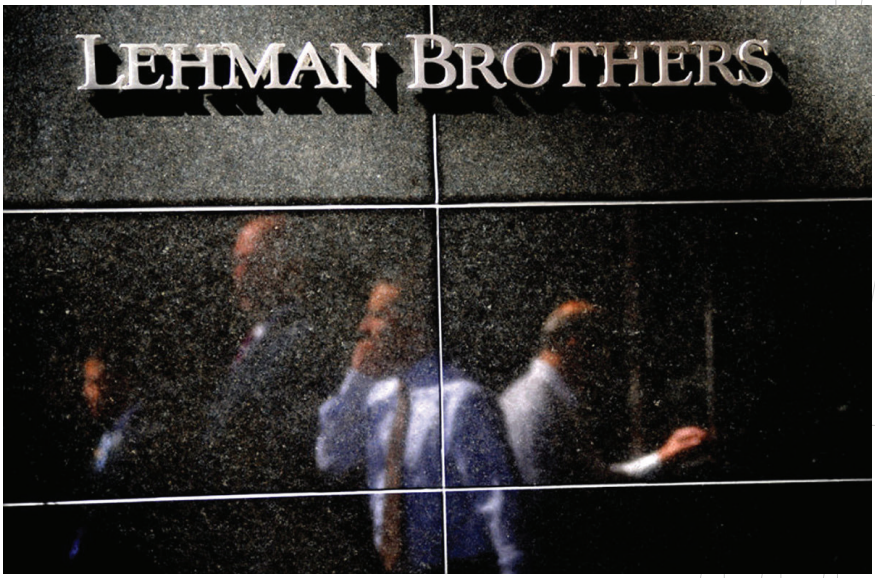

أكسبتنا الأزمة خبرة وأعطتنا عبرة في أهمية الحوكمة وإدارة المخاطر، وضرورة اتباع السياسات الحصيفة والإجراءات التحوطية

كان بنك الكويت المركزي في طليعة البنوك المركزية التي طبقت حزمة إصلاحات بازل 3

علينا ألا نركن إلى الدعة إن لاحت لنا بعض المؤشرات الإيجابية

الاستقرار النقدي والاستقرار المالي شرطان للاستقرار الاقتصادي، ولكنهما لا يغنيان عن الإصلاحات المالية والهيكلية

لا غنى عن الإصلاحات المالية والهيكلية إن أردنا استدامة الرفاه للجميع

لقد أكسبتنا الأزمة المالية العالمية خبرة وأعطتنا عبرة، وعلمتنا دروسًا كبرى في أهمية الحوكمة وإدارة المخاطر، وضرورة اتباع السياسات الحصيفة والإجراءات التحوطية، حتمت علينا إعادة النظر شموليًا في منظومة الرقابة بشقيها الجزئي والكلي لتحقيق الاستقرار النقدي و المالي. ولقد أحرزنا إنجازات بارزة في هذا المجال حيث كانت دولة الكويت في طليعة الدول التي طبقت حزمة إصلاحات بازل 3 المتمثلة في تعزيز معايير كفاية رأس المال والرفع المالي والسيولة. فضلًا عن بناء رأس المال البشري وتنميته، وتطوير نظم الدفع والتسوية وحماية حقوق العملاء وتطوير الخدمات التي تقدمها البنوك لذوي الاحتياجات الخاصة.

وأثبتت الأيام صواب هذه الإجراءات والتدابير إذ حصنت البنوك الكويتية في فترة انهيار أسعار النفط وأمنت لها السلامة المالية، وآية ذلك المعدلات العالية لمعايير كفاية رأس المال والرفع المالي والسيولة وجودة الأصول والربحية. ولا بد هنا من أن أرفع الشكر لمقام صاحب السمو أمير البلاد المفدى وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء على الدعم المستمر الذي لم تكن هذه النجاحات لتتحقق لولاه، ولا يفوتني أن أشكر أيضًا السلطات على دعمها وتعاونها كما أشيد بالتعاون الذي أبدته البنوك الكويتية.

وأختم بالقول إن علينا – في ظل هذه الأوضاع الاقتصادية العالمية المتقلبة – ألّا نركن إلى الدعة إن لاحت لنا بعض المؤشرات الإيجابية، وألا نخلد إلى الراحة إن لمسنا شيئًا من دواعيها، وعلينا أن نتبنى مزيدًا من التحوط الكفء المتوازن، ويبقى الدرس الأهم أن الاستقرار النقدي والاستقرار المالي شرطان لازمان للاستقرار الاقتصادي، ولكنهما وحدهما غير كافيين لاستدامته، وأنه لا غنى عن الإصلاحات المالية والهيكلية لنعزز مرونة اقتصادنا ومتانته، ولنحقق هدفنا الأسمى المتمثل في استدامة الرفاه للجميع.

د. محمد يوسف الهاشل

محافظ بنك الكويت المركزي

* مقال بمناسبة ذكرى مرور عقد من الزمان على الأزمة الاقتصادية العالمية 2008-2018
الكويت في 7 أكتوبر 2018